(حين ميسرة) وظاهرة الفقر

د. مشاري عبد الله النعيم

عندما نتحدث عن ظاهرة الفقر ننسى أن هذه الظاهرة يتبعها نوع من الاستبعاد الاجتماعي الذي له مخاطره العديدة فهذا الاستبعاد يشكل أحد ظواهر المدن الكبيرة التي تؤدى إلى تخلخل البنية الاجتماعية بشكل يؤدي إلى انعزال الطبقة الفقيرة في مجتمع المدينة وتشكيل ثقافة منعزلة لهذه الطبقة غالبا ما تكون صادمة. يتناول عالم الاجتماع (غيدنز) نوعين من الاستبعاد الاجتماعي أحدهما التهميش الذي تعيشه الطبقة الفقيرة التي تشكل قاع المدينة وغالبا ما تسكن وتعيش على أطرافها غير المحسوسة بحيث لا يراها أحد ولا يشعر بمعاناتها أحد، وهو استبعاد "إجباري" تعيشه هذه الفئة نظرا لظروفها الاقتصادية، وهناك الاستبعاد "الإرادي" بحيث تنسحب بعض الجماعات الغنية أو الفكرية من المجتمع وتشكل ثقافتها الخاصة ويطلق عليها جماعات "الصفوة" (يمكن الرجوع إلى كتاب "الاستبعاد الاجتماعي"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت (344) اكتوبر 7200).

تمثل هذه الظاهرة حالة خاصة في المدينة العربية فكلا نوعا الاستبعاد الاجتماعي موجودان ويمثلان مخاطر متعددة على المجتمع العربي والمدينة العربية المعاصرة ولم تتطور حلول لها قيمة لمعالجة هذه الإشكالات، بل ولا حتى دراسات تحاول أن تقدم لنا هذه الظاهرة بصورة واضحة يمكن استيعابها، ربما لأننا لم نتعود أن نواجه أنفسنا بصراحة ودائما لدينا قائمة طويلة من "المؤجلات"، فلم يحن الوقت لطرح مثل هذه القضايا الكبيرة التي تمس أمننا ومستقبلنا، ولا اعلم متى يمكن أن يأتي اليوم الذي يمكن أن نناقش فيه هذه القضايا المؤجلة التي تتضخم يوما بعد يوم ولا يريد أحد أن يواجهها بصراحة.

أتذكر منذ سنوات ظاهرة العشوائيات في مدينة الدار البيضاء المغربية وكيف أن تلك العشوائيات تمثل أحد أهم بؤر الجريمة وصيد سهل لجماعات الإرهاب وسكانها هم من المستبعدين اجتماعيا ويعيشون على هامش المدينة ولم يتغير الوضع حتى الآن ومازالت تلك العشوائيات تحيط بالمدينة وتنهكها اقتصاديا واجتماعيا. كما أنني صدمت بشدة عندما عرفت لأول مرة أن مدينة جدة ومكة المكرمة فيها الكثير من العشوائيات وأنه لا أحد يستطيع فعل شيء لهذه الظاهرة. التعامل مع الفئات الاجتماعية الفقيرة له محاذيره التي تتطلب رؤية شاملة للمشكلة فليست المشكلة فقط في السكن، فهذه الفئة المستبعدة اجتماعيا شكلت ثقافة خاصة بها وتحتاج إلى برنامج تأهيل شامل لا أحد يريد أن يقوم به في المجتمعات العربية رغم أن ظاهرة العشوائيات وما يتبعها من استبعاد اجتماعي تمثل الظاهرة الأكثر خطورة على مستوى المدينة العربية المنهكة اقتصاديا واجتماعيا والمفككة إداريا.

خلال الأسبوعين الماضيين قررت أن أشاهد كل الأفلام العربية الجديدة، فالسينما في القاهرة تمثل ظاهرة ثقافية حقيقية وتصبح ظاهرة احتفالية في أيام العيد فإذا لم يعجبك الفيلم سوف تستمتع بمشاهدة الناس وتعليقاتهم الساخرة أحيانا أثناء الفلم. يجب ان أوضح أنني لم أشاهد السينما العربية منذ أكثر من عشر سنوات ولا اعرف النجوم الشباب أبدا فقد توقفت عند أحمد زكي ومحمود عبد العزيز وعادل إمام. كما يجب أن أقول إنني شعرت بسعادة غامرة فمستوى الأفلام التي شاهدتها غير عادية بالمقياس العربي سواء في الأداء أو الإخراج أو حتى في الإنتاج ودور العرض.

ولعل القارئ يستغرب هذه النقلة من الحديث عن الاستبعاد الاجتماعي إلى السينما والترفيه، وهي نقلة تمثل موضوع المقال، فقد تناول المخرج الشاب خالد يوسف في فيلم "حين ميسرة" ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بشكل جريء أشك أن أحدا قدم هذه الظاهرة بهذا العمق والحرفية في السينما العربية. تحكي قصة الفيلم حالة العشوائيات في مدينة القاهرة وهي حالة مثيرة للاهتمام فقد أكد لي المخرج خالد يوسف (وقد التقيته في مكتبه بالمهندسين بعد مشاهدتي للفلم بيوم) أن ما قدمه في "حين ميسرة" صورة مخففة من الواقع الأليم الذي يعيشه مجتمع العشوائيات. أذكر قبل سنوات أن احد الزملاء قال لي أنه يوجد في القاهرة مناطق عشوائية تنفتح البيوت على بعضها البعض ولا يوجد خصوصية اجتماعية بين سكانها حتى أنه لو سألت بعض أطفال تلك الحارات عن اسم أبيه لا يعرفه، ولم أصدق هذا الكلام لأني لا أتصور ان يصل ببعض المجتمعات الإنسانية مثل هذه الحالة من التدهور لكن عندما شاهدت "حين ميسرة" تخيلت حالة الانعزال التي تعيشها تلك الفئات الاجتماعية داخل المدن الكبيرة القاسية وكيف تنهار كل القيم الاجتماعية تحت وطأة الفقر، رغم أن ما قدمه الفيلم هو "واقع مخفف" ولم يستطع المخرج أن يقدم الظاهرة كما هي لأنه يعتقد أنها ستحدث حالة من الغضب الاجتماعي العام الذي لا تحمد عقباه.

تحكي قصة الفيلم حياة أسرة تعيش في القاع أحد أبنائها سافر إلى العراق للعمل والآخر عاطل ويقع في مشاكل عدة أوصلته إلى السجن أكثر من مرة. كما تجمع فكرة الفيلم نوعي الاستبعاد الاجتماعي بحرفية عالية جدا فمن جهة الطبقة الفقيرة المهمشة التي لا تجد أحد ينصفها، بل وحتى الحكومة تنظر لها نظرة ريبة وحذر وتعتقد أن هؤلاء مجرمون ومنحرفون بدلا من أن تراهم ضحية هذا الاستبعاد الاجتماعي غير المنصف الذي يفرضه نظام المدينة القاسي، فليس ذنبهم أنهم ولدوا فقراء وليس من العدل تعميق الهوة الاجتماعية بينهم وبين طبقات المدينة الأخرى وعزلهم في عشوائيات ومساكن الصفيح ومواراتهم عن الأنظار بلوحات إعلانية كبيرة على طرقات المدينة حتى لا يراهم أحد. ومن جهة أخرى يتحدث الفيلم عن "الاستبعاد الإرادي" الذي تقوم به جماعة فكرية متطرفة تتخذ من هذه العشوائيات وكرا لممارسة أعمالها الإرهابية كون الوصول لهذه الأماكن صعبا وخطيرا حتى على رجال الأمن أنفسهم. هذه الجماعة لديها إمكانات مادية كبيرة ويعيش أفرادها بين السكان بحيث يصعب تمييزهم. الجمع بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين تم بحرفية عالية في الفيلم وقدمه المخرج برؤية تقرأ الواقع السياسي العربي خصوصا عندما ربط بين مشاهد التفجيرات الإجرامية للإرهابيين وبين الهجوم على بغدام عام 1991 و1998 و2003، كما أن مشهد بغداد وهي تسقط في أيدي الأمريكيين وصورة المهمشين الفقراء يلعبون الطاولة على القهوة وخلفهم شاشة التلفزيون تصور سقوط بغداد تبين الحالة التي وصل لها المجتمع العربي الذي أصبح مشغولا "بأكل عيشه" ولم تعد الأحداث الكبيرة تحرك عواطفه كما في السابق.

عندما سألت مخرج الفيلم عن مشاهد الحارة في الفيلم وهل تم تصويرها على الواقع قال: لا بل تم بناء حارة في الاستديو لأنه يصعب التصوير لمدة شهر ونصف في تلك العشوائيات لكن أكد لي أن الحارة التي تم بناؤها حقيقية فقد أمضى حوالي ستة أشهر يدرس العشوائيات ويعيش معهم حتى يستطيع نقل الصورة الواقعية. لقد قام مهندس الديكور ببناء الحارة من الداخل والخارج كي يبين التركيبة العمرانية لمثل هذه الحارات التي تمثل انعكاسا مباشرا للممارسات الاجتماعية اليومية التي يعيشها السكان. والحقيقة ان المشاهد الاجتماعية التي ينقلها الفيلم يندى لها الجبين حتى أن المشاهد الجنسية الأكثر خصوصية يشعر بها سكان الحارة ويتندرون عليها، الأمر الذي جعلني أتذكر تعليق الزميل على الخصوصية في هذه العشوائيات وكيف أن البيوت أصلا مفتوحة على بعضها البعض بحيث لا يمكن لرجال الشرطة ملاحقة أي من أفراد الحارة لأنه يستطيع الهروب من خلال المنازل المفتوحة. وهو نفس السبب الذي جعل من الجماعة الإرهابية تختار هذه الحارات كي تمارس نشاطاتها الإجرامية دون أن تقع في أيدي رجال الأمن وهو ما حدث في آخر مشاهد الفيلم فعلا عندما قامت الجماعة الإرهابية بنصب كمين لرجال الأمن وعندما قررت الحكومة إزالة الحي قاموا بتفجير الحي والخروج منه كمواطنين عاديين دون أن يتعرف عليهم أحد.

إحدى المفارقات المضحكة المبكية أن أحد أفراد الحارة كان يريد الزواج من جارته الشابة وهو متزوج فقام باتهام أخيها بأن اختلى بزوجته وأنه وجدهما في الفراش معا. يقول هذا على القهوة علنا وهو ماسك بخناق الأخ ويقول له إنه قرر أن يطلق زوجته ليتزوجها الأخ وهو سوف يتزوج أخته وعلى هذا تم الاتفاق. الصورة المقدمة هنا صدمة اجتماعية وغير مقبولة في كل المجتمعات الإنسانية وسألت عنها المخرج خالد يوسف الذي أكد لي أن أصل هذه الحكاية هو أنه كان في قسم الشرطة (وأخوه ضابط شرطة) وأتى رجلان يسكنان أحد العشوائيات في حالة عراك أحدهما يقول للآخر أن الولد الذي في بطن زوجته ليس ابنه بل ابني فرد عليه الآخر طالما انه ابنك فرد لي الثلاثمائة جنيه (ويقصد المهر الذي قدمه للزوجة). الصورة الاجتماعية الفاقعة المثيرة للجدل التي تشعرنا بالنفور والتقزز وانهيار القيم المجتمعية في تلك الحارات هي حالة واقعية تعيشها مجتمعات بيننا بشكل يومي قد لا نشعر بوجودها لكنها جزء من المجتمع الذي نعيشه.

البعد الأهم الذي يقدمه فيلم "حين ميسرة" هو بعد التنمية ومشاكل الإسكان في المدينة العربية فعندما يصل سكان القاهرة إلى 25مليون نسمة يعيش أكثر من نصفهم في عشوائيات لا نتوقع أبدا أن يكون هناك تنمية ولا يمكن أن نتصور أن تنفع أي خطط للإسكان ولا يمكن أن تكون المدينة قابلة للحياة أو يمكن اعتبارها مدينة فعلا بالمقاييس الإنسانية. المدينة العربية تعيش تحت الضغوط وتعاني بشدة من حالات الاستبعاد الاجتماعي غير العادل حتى المدن الخليجية الثرية تعاني من هذه الظاهرة وإن كانت بشكل أقل، لكنها ظاهرة قد تتفاقم في السنوات القادمة في هذه المدن إذا لم تلاحق الحكومات نفسها وتضع خططا واضحة للإسكان وتحد من الهجرة لتلك المدن فالتنمية المتوازنة هي تنمية الكل لا تنمية الجزء على حساب الكل. الحراك الاجتماعي داخل المدينة يحتاج إلى مراقبة دائمة لأنه قد يفرز ظواهر مجتمعية ذات خصوصية ثقافية خطيرة على المجتمع ككل وهو الأمر الذي اعتقد لم نستطع حتى الآن أن نفهمه بجدية كافية فما زال يبهر بعضنا مشهد المدينة الكبيرة ومازال البعض يفرح بزيادة سكان المدينة بينما هذا سيؤدي إلى شيخوخة المدينة وهرمها وموتها بعد ذلك.

الجرأة المجتمعية التي صورها فيلم "حين ميسرة" رغم تأكيدات المخرج الدائمة (حتى في بداية عرض الفيلم) أنه لم ينقل من الواقع إلا اليسير يبين لنا الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السينما في حياتنا خصوصا بعد التراجع الحاد لمؤسسات البحث الاجتماعي وعدم جدية المؤسسات الأكاديمية في تناول الموضوعات الحساسة التي تمس الأمن المجتمعي العربي، فارتباط الفقر بالإرهاب ليس ارتباطا عشوائيا، فالفقراء وبيئتهم السكنية مجال خصب لتفريخ الإرهاب، كما أنه مجال خصب كي تتخفى الجماعات الإرهابية داخلها، ولعل أحداث الدار البيضاء والنهر البارد في لبنان تؤكد لنا هذا الارتباط الوثيق الذي يحتاج جرأة بحجم جرأة فيلم "حين ميسرة" ليطرح قضايا الاستبعاد الاجتماعي وما ينتج عنه للجمهور العربي الذي يجب أن يكون واعيا بالمخاطر التي تتهدده.

عن / جريدة "الرياض" السعودية

نقاشات استثمارية لعقد شراكات استراتيجية ما بين السعودية والإمارات

الرياض

الرياض / وكالات :

أوضح مسعود العور مستشار رئيس مجلس إدارة شركة «صروح» العقارية أن واقع الاستثمار الآن بات يتطلب احتياجات كثيرة، وتفاصيل عديدة لتمكنه من استغلال جميع إمكاناته بنحو يليق بالأهداف المرجوة.

وقال لـ «الرياض» إن إمارة أبوظبي عرفت كيف تخلق بيئة اقتصادية جاذبة، مضيفاً أنه لا يمكن لأي رأسمال أن ينجح دونما الالتقاء ببيئة العمل المناسبة، وذلك بالانسجام مع كامل عناصرها، فإلى جانب الخبرات الكبيرة التي بدت تظهر في القطاع الخاص بشكل لافت هناك أداة داعمة لتلك الخبرات.

ولفت العور أن التشريعات والقوانين يستند إليها كزاوية رئيسية للعمل الناجح، وأكد أن قانون التملك الحر الذي سنته الحكومة في الآونة الأخيرة ساهم بدوره في رفع وتوسعة رقعة الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

وأشار في معرض حديثه إلى أن حجم الاستثمارات في شركة «صروح العقارية» جاء مثالا حقيقياً يترجم مدى نضوج البيئة الاستثمارية في العاصمة الإماراتية، حيث بلغ نحو 10مليارات درهم خلال سنة ونصف السنة، موضحاً أن نتائج شركته جاءت لتعلن مدى خصوبة التشريعات وجدية «أبوظبي» نحو صياغة قوانين واعية وناضجة تلبي جميع احتياجات المستثمر.

وأكد «العور» أن حكومة إمارة أبوظبي بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان تضع التطور الاقتصادي في جميع مجالاته سواء لإمارة أبوظبي أم لدولة الإمارات في رأس أولوياتهم، وخصوصا في القطاع العقاري لاسيما، وأن هذا القطاع تصاحبه العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسياحة والصناعة ومصانع الأسمنت.

ولأهمية القطاع العقاري فقد تم تشكيل لجنة تنفيذية خاصة به تحت مظلة المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي بحيث تقوم هذه اللجنة بالتنسيق ما بين مطوري العقار في إمارة أبوظبي.

وقال: إن شركات التطوير العقاري تلعب دورا أساسيا على جهة النهضة المعمارية في إمارة أبوظبي، وهي يد الحكومة في تطبيق التطوير العقاري بمراحله كافة، وإقامة نهضة عقارية حديثة تواكب الدول المتقدمة على أن تكون مساهمة القطاع العقاري والقطاعات الاقتصادية الأخرى المصاحبة له بنحو 30في المائة من الناتج المحلي لإمارة أبوظبي.

وشدد مستشار رئيس «صروح» على أن القطاع العقاري في إمارة أبوظبي، ودولة الإمارات تقع ضمن محيط شبه الجزيرة العربية، وهذه منطقة فيها تعاون ممثلا بمجلس التعاون الخليجي، وكل هذه المشاريع العقارية التي نراها في دول مجلس التعاون لها محركات رئيسية هذا عدا عن القوانين والأمان الموجودة مما يحافظ على الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي ضمن منظومة متكاملة، لذلك لا قلق من هذا الجانب.

وأشار في هذا الصدد إلى التعاون العقاري ما بين إمارة أبوظبي والسعودية في المجال العقاري، موضحا أن دولة الإمارات لها ارتباط وثيق مع السعودية وفي الجانب العقاري باب التعاون مفتوح من وإلى شركات سعودية في الإمارات، وكذلك إماراتية في السعودية وهذا يحتم وجود المزيد من الشراكات اقتصادية بين البلدين، وفي الجانب العقاري هناك طلب كبير في أبوظبي، وسيبقى هذا الطلب مستمرا، وحينما يعم الخير فانه يعم على الجميع.

ولفت أنه تدور حالياً نقاشات كبيرة ومستمرة ما بين المملكة وإمارة أبوظبي لإقامة شراكات استراتيجية كبيرة ما بين المملكة وحكومة أبوظبي لتطوير مشاريع ضخمة في الجانبين، فإذا أنا طورت داخل السعودية ولم يطور الإخوة السعوديون داخل أبوظبي فسوف يكون هناك خلل ما.

وأكد العور على أن النقاشات الدائرة حاليا بين حكومتي البلدين ستفضي بعدة مشاريع مشتركة خلال السنوات الخمس المقبلة، وستكون هذه المشاريع والشراكات كبيرة جدا بين الجانبين والبنى الأساسية لقيام مثل هذه الشراكات والمشاريع المشتركة متوفرة وهي مبشرة بالخير، ومرضية للغاية، وهناك تعاون كبير بيننا وبين رجال أعمال سعوديين في هذا الصدد نحو كيف نخلق الفائدة للطرفين، والسعودية بصفة عامة لها نصيب الأسد في نظرة شركة صروح للتوسعات الداخلية والخارجية، والسعودية هي على رأس الدول التي سيكون لصروح تواجد فيها.

كماأكد أن من رأس أولويات استثمارات صروح في الخارج التعاون مع الإخوة السعوديين والدخول إلى السوق السعودية، فهي سوق واعدة ولها مستقبل كبير، وفيها طلب عال على الوحدات السكنية والمكتبية.

وعن نتائج (صروح) يقول: حققت شركة صروح العقارية أرباحاً تشغيلية صافية بلغت 7، 113مليون درهم إماراتي، وذلك في الربع الأول من عام 2007، وجاءت هذه النتائج بناءً على الأسس القوية التي أرسيت عام 2006ومدفوعة بالعمليات القوية للشركة.

وأضاف: وصلت مبيعات صروح من الأراضي والفيلات والشقق في الربع الأول إلى 6، 1مليار درهم إماراتي، وتم تحقيق هذا الرقم بفضل زيادة الاستثمار في المبيعات والتسويق، بالإضافة إلى إبرام بعض العقود المهمة والبارزة مع كبريات المؤسسات المالية، لتقديم التمويل لمشتري عقارات صروح. ويوفر أحد هذه العروض التمويل بنسبة 97في المائة، وذلك يحدث لأول مرة في أبوظبي، وقد ساعدت هذه المستويات من المبيعات الشركة في الحفاظ على سيولتها النقدية القوية خلال الربع الأول كما أنها ستساعد في تعزيز الأرباح مستقبلاً.

وأشار أن الأصول زادت بنسبة 10في المائة عن مستوياتها في ديسمبر 2006، مشيرا إلى الاستثمارات المتواصلة لصروح في مشروعاتها المتنوعة، وتحقيق تقدم ممتاز في الأعمال مع اقتراب مواعيد التسليم، وبقى المركز النقدي الصافي للشركة على حاله تقريباً عند معدل 3، 1مليار درهم إماراتي على الرغم من الاستثمارات الموضوعة فيه، وخلال الربع الأول منحت صروح مجموعة عقود إنشائية تزيد قيمتها على 3، 3مليارات درهم إماراتي، وتشمل هذه العقود: العقد الإنشائي الرئيسي في «حدائق الغولف»، وهو أول مشروع تجاري في الإمارة يجمع بين العقارات ورياضة الغولف، وعقد برج «سكاي تاور»، والذي سيكون أعلى برج في أبوظبي عند إكماله، بالإضافة إلى عقود كبرى لإنشاء الجسور والمرسى والجدران البحرية في مشروع «شمس أبوظبي» البارز على جزيرة الريم، والذي تصل تكلفته إلى 25مليار درهم إماراتي.

وأكد العور على أن هذه الأرقام لم تكن لتتحقق إلا لأن شركة صروح العقارية تعتبر من الشركات الرائدة في قطاع التطوير العقاري في مدينة أبوظبي، والتي تأسست في 26يونيو 2005برأسمال 5، 2مليار درهم، وأدرجت في سوق أبوظبي للأوراق المالية في شهر ديسمبر 2006، ويجري التعامل في أسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة سوقية تصل إلى حوالي 9، 6مليارات درهم مما يجعلها من أكبر الشركات المدرجة في السوق مع وجود أكثر من 55،000 مساهم.

وقامت شركة صروح العقارية، في سبتمبر 2005بالإعلان عن إطلاق أول مشاريعها وهو مشروع شمس أبوظبي الواقع على جزيرة الريم، والذي يعد من أبرز مشاريع التطوير العقاري في مدينة أبوظبي، كما قامت منذ تأسيسها بإطلاق العديد من مشاريع التطوير العقاري الكبرى والمتميزة بما فيها مشروع بوابة شمس أبوظبي، ومشروع برج «سكاي تاور» اللذين يقعان في إطار مشروع شمس أبوظبي، ومشروع «حدائق الغولف»، ومشروع تطوير المباني السكنية للعاملين في هيئة أبوظبي للطيران، ومشروع إسكان المواطنين في الشامخة، ومشروع «برج تالا تاور»، ومشروع «سرايا أبوظبي». إضافة إلى مشاركة الشركة في تطوير مشروع «باب البحر» في المملكة المغربية.

وبناء على ذلك، يمكن القول، على حد تعبير العور، إن استراتيجية (صروح) تتمثل في «بناء المجتمعات بتوازن أمثل، وتتجسد مهمتها في تقديم قيمة مضافة للمساهمين فيها كافة، وذلك من خلال تبني الممارسات المهنية المتميزة، ومناهج التطوير العقاري الصديقة للبيئة».

وترى صروح أن «بناء المجتمعات بتوازن أمثل» يقتضي تلبية الاحتياجات المادية، والفكرية، والاجتماعية، والترفيهية للسكان حيث توظف صروح أكثر من 120متخصصا يعملون في مجال التطوير والتخطيط العقاري. وعن المشاريع قيد التطوير يقول: إن قيمة مشاريع شركة صروح العقارية قيد التطوير تبلغ حوالي 50مليار درهم، وهذا يتضمن: مشروع شمس أبوظبي بتكلفة تصل إلى 25مليار درهم. وهو عبارة عن مدينة متكاملة تتسع لحوالي 60ألف نسمة، ويتميز المشروع بوجوده في وسط شبكة من القنوات المائية والحدائق، والتي تمثل أعلى مواصفات التطوير العمراني العالمية، ويعتبر المشروع امتدادا للطبيعة الخضراء التي تتميز بها أبوظبي أما مشروع بوابة شمس أبوظبي فهو عبارة عن ستة أبراج تقع على مدخل مشروع شمس أبوظبي، وقد أصبح هذا المشروع ذو الوحدات السكنية والتجارية والمحلات التجارية، والذي تبلغ تكلفته 11مليار درهم علامة بارزة في التصميم العمراني على مستوى العالم وفيما يتعلق بمشروع جزيرة اللولو، يقول مستشار رئيس شركة صروح، إن هذه الجزيرة التي تقع في الجهة المقابلة لكورنيش أبوظبي، ستكون الجهة المنشودة والأكثر فخامة. توفر جزيرة اللولو والتي تبلغ تكلفتها ما يقارب 5، 14مليار درهم، مساكن تتسع لحوالي 45إلى 50ألف نسمة يتمتع 85في المائة منهم بمنظر يطل على واجهات مائية خلابة. وسيكون مشروع جزيرة اللولو من أكثر المشاريع العقارية جمالا وجاذبية في المنطقة.

ولصروح أيضاً عدة مشاريع أخرى، مثل مشروع حدائق الغولف في أبوظبي، والمطل على ملعب أبوظبي العالمي للغولف والمشروع السكني التابع لمؤسسة أبوظبي للطيران المدني، ومشروع الشامخة السكني ضمن برنامج الإسكان الوطني، وبرج تالا، ومشروع سرايا الواقع على كورنيش أبوظبي، كما ستشارك صروح في تطوير مشروع باب البحر في المغرب.

وأكد أن شركة صروح العقارية حققت أرباحاً تشغيلية صافية في الربع الأول من عام 2007بلغت 7، 113مليون درهم إماراتي بينما وصلت مبيعات الأراضي والفيلات والشقق في الفترة نفسها إلى 6، 1مليار درهم إماراتي، وقد زادت الأصول بنسبة 10في المائة عن مستوياتها في ديسمبر 2006، مشيرا إلى بقاء المركز النقدي الصافي للشركة على حاله تقريباً عند معدل 3، 1مليار درهم إماراتي، على الرغم من الاستثمارات الموضوعة في المشاريع المختلفة، وفي هذا السياق تحدث بدوره في مطلع حديثه حول رؤية أبوظبي والانسجام الحاصل بينها وبين عالم الأعمال حيث قال: تمكنت إمارة أبوظبي من النظر إلى شراكة فاعلة ما بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذه الشراكة أكدت تفاعلا مهما في الحياة الاستثمارية، وأفضت مفاهيم مهنية تميزت بشفافية متناهية في المجالات كافة..

حيث وضعت أبوظبي رؤيتها حتى عام 2030التي تضمنت تحقيق معادلة مهمة في تناغم الحياة الاقتصادية مع أهدافها، وهذا يعني أن الإمارة تتوجه الآن بإعادة صياغة بعض القوانين بينما تقوم باستحداث أخرى لتنسجم مع رؤية الإمارة وعلى سبيل المثال لا الحصر سنت حكومة أبوظبي في الآونة الأخيرة السماح للمساهمين الأجانب التداول في سوق أبوظبي بنسبة معينة، وقانون التملك الحر الذي أثر تأثيراً مباشراً على رفع ومضاعفة المساحة الاستثمارية المتوافرة، وكان وقع هذا الجانب كبيرا على صحة وكيفية الحفاظ على تطوير الرساميل العاملة داخل السوق، ووضع آلية موازية تروج مزايا ومواصفات إمارة أبوظبي الاستثمارية إلى رجال الأعمال الأجانب.

وأشار مستشار شركة صروح أن عناصر النجاح تكمن في استغلال الخبرات والإمكانات التي بات القطاع الخاص يحظى بها، وذلك من خلال تعبيد الطرق التشريعية من قبل الحكومة حتى يتسنى للشرائح الاستثمارية المضي قدما نحو العمل في السوق المحلية، ومن جانب آخر تطوير الأعمال للرساميل العاملة في الإمارة، إن ما توفره الحكومة من شفافية ومصداقية سواء في تعاملاتها إزاء القانون الاستثماري أم إبراز واقع الحالة الاقتصادية، وجهدها في الحفاظ على استدامة التفاعل ما بين القطاعين العام والخاص يعبر عن مدى نجاح تجربتها، وان ما يحصل اليوم هو في الواقع قراءة حقيقية للمستقبل.

وفي معرض حديثه سلط الضوء على ما تقوم به حكومة أبوظبي من تهيئة للبنية التحتية لمختلف الأوجه، حيث ظل صناع القرار في توجه دائم وجدي نحو إيجاد صيغة تقترب إلى وضع آلية نموذجية تخدم هذا الجانب.

فنحن حينما نتكلم عن القفزة التي حققتها (أبوظبي) والكلام لمسعود العور في هذا السياق نجد أنها سلطت الضوء على كثير من الأمور التي تتعلق بمنهجية الفكر التطويري التي شملت وجوب تحقيق الإبداع في جميع مؤسساتها، وجذب الخبرات التي تستطيع التفاعل مع هذا التوجه حيث تتمحور هذه الرؤية حول خلق قيادات شبابية وإبداعية تعمل على تكسير أوجه البيروقراطية لمختلف التعاملات المهنية، وتجذير مفاهيم حفظ الملكية وتطوير بيئة الاتصالات، وإنشاء مؤسسات جديدة تتناغم مع طموحات جميع المستثمرين لمختلف تخصصاتهم، وتفعيل شمولية عمل الحكومة الإلكترونية وإجراء تعديلات في المسافات الأكاديمية تقرب بدورها من رغبات وتوجهات سوق العمل الحديثة، ووضع الأدوات التشريعية التي تنطبق على معايير العمل العصري كافة، بينما بدأت الحكومة في تنفيذ هذه الرؤية عبر تفعيل الأطراف المشاركة في العمل التطويري والإنمائي كافة، نحو تطبيق هذه الرؤية فالبداية قد حدثت، ونحن الآن اعتقد أننا قطعنا شوطا كبيرا في هذا المجال. وكما أسلفت والكلام له إن ما يحصل الآن يعبر عن المستقبل وما نشهده من تجمع واضح لمؤسسات أكاديمية وطبية جديدة إنما يؤكد أن معيار الخصوبة الاستثمارية لبيئة أبوظبي أصبحت على مقربة من تلبية مفهوم الحياة الاقتصادية العصرية بشمولية كاملة حيث تعي تماما أن عامل الوقت مهم، وأتصور أن الحكومة تسير في اتجاه صحيح في تنفيذ تام لرؤيتها، واعتقد أنها ستقطف الثمار في غضون فترة زمنية قصيرة فهنالك استيعاب تام من قبل الإمارة لما يجري في المنطقة من تحول كبير في الاستثمار بشكل عام، لاسيما الاستثمار العقاري الذي استقطب أموالا مهاجرة ضخمة لتصب معظمها في السوق الخليجية، وكانت إمارة أبوظبي قد وضعت نفسها كمنافس لجذب الرساميل الوطنية والأجنبية فنحن الآن في صروح استطعنا إقناع مساهمين خليجيين الدخول معنا في مشروعاتنا الضخمة، التي بالتأكيد نطمح بتوسعتها في المستقبل القريب وكان نجاحنا يرتكز على خبراتنا وإمكاناتنا والبيئة التي نعمل بها.

أخبار متفرقة

قطر تساهم في إعداد مشروع قانون الجمارك الموحد

الدوحة / متابعات:

ساهمت قطر بجهود حثيثة في إعداد المشروع الأساسي لقانون الجمارك الموحد. وأكد مشعل مبارك السليطي الباحث القانوني بالهيئة العامة للجمارك أن إعداد هذا المشروع يأتي في إطار حرص الدول العربية على إزالة الحواجز والمعوقات بينها وزيادة حجم التبادل التجاري.

وقال في تصريحات خاصة لـ (الشرق) على هامش الاجتماع الأول للخبراء المعنيين بإعداد المشروع الأساسي لقانون الجمارك الموحد: إن جميع الدول العربية وافقت بصفة مبدئية على هذا المشروع، الذي سوف يعمل على تيسير حركة الإجراءات وتوحيدها بين الدول العربية.

سياسة الكويت الخارجية تشهد تحولاً مهماً

الكويت / الكونا:

احتفلت وزارة الخارجية بقبول الدفعة الجديدة من الديبلوماسيين حديثي التعيين في حفل حضره نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح ووكيل وزارة الخارجية السفير خالد سليمان الجارالله والمدير العام للمعهد الديبلوماسي السفير عبدالعزيز الشارخ وعدد من قيادات وزارة الخارجية بقبول الدفعة الجديدة من الديبلوماسيين حديثي التعيين.

وألقى الشيخ محمد كلمة ترحيبية بابنائه المقبولين ضمن السلك الديبلوماسي، حثهم فيها على التفاني في خدمة الكويت من خلال عملهم الجديد. وشرح في كلمته للديبلوماسيين الجدد «التحول الذي تشهده الديبلوماسية الكويتية في تركيزها على البعد الاقتصادي في علاقات الكويت الخارجية، وذلك من خلال ربط المصالح الاقتصادية وتعظيم سياسة المنافع في العلاقات الثنائية»، منوها في هذا الصدد بأن «عملية تدريب الدفعة الجديدة وتأهيلها سيكون على هذا الاساس ومن خلال برنامج تدريبي وأكاديمي سيقيمه المعهد الديبلوماسي الكويتي مطلع العام المقبل».

كما أكد الشيخ محمد ان «القبول الحالي للدفعة لا يعتبر قبولا نهائيا ضمن السلك الديبلوماسي الكويتي بل قبولا موقتا وتجريبيا، وان القبول النهائي لهم سيحدده اداؤهم والتزامهم وكفاءتهم في اجتياز البرنامج التدريبي»، مشددا على ان «المرحلة المقبلة للديبلوماسية الكويتية تتطلب كفاءات وكوادر على مستوى عال من الإنتاجية الوظيفية والفهم والادراك السياسي لتحديات السياسة الخارجية».

تناوب بعدها كل من الجارالله والشارخ بالترحيب بالدفعة الجديدة ،متمنين لهم النجاح والتوفيق ليستمروا في رفع راية السياسة الخارجية الكويتية خفاقة.

50 مليار دولار زيادة متوقعة في استثمارات الشركات المساهمة الخاصة بالشرق الأوسط

الرياض / وكالات:

توقع تقرير اقتصادي زيادة استثمارات الشركات المساهمة الخاصة في منطقة الشرق الأوسط 50 مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة.

وذكرت مجلة «ميدل إيست إيكونوميك دايجست» (ميد) أن منطقة الشرق الأوسط غنية وتوجد فيها إمكانات هائلة للاستثمار مع وجود فائض متنام بمعدل أكثر من 100 مليار دولار سنويا.

وأضاف تقرير « ميد» أن المنطقة عانت من النقص في فرص الاستثمار، وذلك بسبب يعود إلى تردد أكثر العوائل في بيع أسهم في شركاتها الخاصة. و بدأ هذا الموقف في الأونة الأخيرة يتغير، ولكن تنظر الأعمال المتنامية في المنطقة الى الخبرة التي يمكن أن تقدمها شركات المساهمة الخاصة .

ومع ازدياد دور شركات المساهمة الخاصة في تمويل المشاريع في الشرق الأوسط، أعلنت «ميد «عن مؤتمرها الأول حول شركات المساهمة الخاصة والذي سيقام خلال يومي 15 و16 يناير المقبل .

سيتناول هذا المؤتمر تقدم قطاع المساهمة الخاص في المنطقة وآفاقه للعام المقبل، وذلك من خلال سلسلة من العروض التقديمية الثاقبة والدراسات وحلقات عمل تفاعلية.